نظرات في ما أخذه ابن الشجري على مكّي في كتاب «مشكل إعراب القرآن»

الدكتور أحمد حسن فرحات

حينما كنت أحضّر رسالتي لنيل درجة الدكتوراه في التفسير وعلوم القرآن ، والتي كانت بعنوان : « مكي بن أبي طالب .. وتفسير القرآن الكريم » ، لفت انتباهي كلام ورد في الصفحة / ٣٤٦ من الجزء الثاني من أمالي ابن الشجري المطبوعة في حيدر أباد الدكن عام ١٣٤٩ هـ يَرُدُّ فيه ابن الشجري [١] المتوفى عام ٥٤٢ هـ على مكي بن أبي طالب القيسي [٢] المتوفى عام ٤٣٧ هـ في إعراب قوله تعالى : « إما شاكراً وإما كفوراً » ويقول بعد ذلك ابن الشجري بأن لمكي زلات في كتاب مشكل الإعراب سيذكرها فيما بعد ، غير أن الكتاب المطبوع من الأمالي لا يحتوي على ذكر هذه الزلات ، فقدّرت أن الكتاب المطبوع ليس هو كل الكتاب . وسافرت بعد ذلك إلى القاهرة وتعرفت في دار الكتب المصرية على نسخة مخطوطة من أمالي ابن الشجري تحت رقم ٦٧٢ /

---

(١) انظر ترجمته في وفيات الأعيان : ٥/٩٦-١٠٠ بتحقيق محيي الدين عبد الحميد.

(٢) انظر ترجمته في إنباه الرواة على أنباه النحاة : ٣/٣١٣

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

أدب تيمور ، فإذا فيها الردود التي وعد بها ابن الشجري على ما أسماه زلاّت لمكي في كتاب « مشكل إعراب القرآن » ، وهي تشغل من صفحة ٤٤١ – ٤٦٩ من الجزء الثاني من النسخة المخطوطة . فصوّرتها إذ قدرت أنها ستكون جزءاً من دراستي ، حيث إنني قد خصصت الفصل الأول من الباب الرابع المتعلق بعلوم القرآن عند مكي لدراسة مشكل الإعراب . وهكذا فقد جعلت الفصل الأول من الباب الرابع في مبحثين : المبحث الأول : قدمت فيه دراسة عن مشكل الإعراب . والمبحث الثاني : درست فيه ما زعمه ابن الشجري من زلات في هذا الكتاب .

وقد تبين لي من خلال هذه الدراسة التي رجعت فيها إلى أهم المصادر المخطوطة والمطبوعة من كتب الإعراب والتفسير أن ابن الشجري كان متحاملاً على مكي ، يتكلف في تصيّد السقطات ، وغالباً ما كان يجنح إلى أسلوب المغالطة .

ولقد كان في نيتي تحقيق كتاب « مشكل إعراب القرآن » وقد بدأت بذلك حينما كنت في المدينة المنورة عام ١٣٩٠ هـ وقابلت نسخة مكتبة تيمور بنسخة عارف حكمة ، ثم علمت من بعض زملائي أن هناك أخاً في دمشق يعمل في تحقيق الكتاب ، فضعفت همتي في العمل إلى أن توقفت عن ذلك حينما علمت بأن هناك من يعمل فيه في العراق أيضاً ، وكان من منهجي في تحقيق الكتاب أن أضمنه هذه الدراسة لما زعمه ابن الشجري من زلاّت لمكي ، تتميماً للفائدة .

ولما كان مجمع اللغة العربية في دمشق قد قام حديثاً بطبع كتاب « مشكل إعراب القرآن » بتحقيق الأستاذ ياسين السوّاس الذي حرص على أن يجعل في حواشي الكتاب مؤاخذات ابن الشجري على مكي دون أن

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

يناقشها ، رأيت من واجبي أن أتقدم بهذه الدراسة إلى مجلة مجمع اللغة العربية آملاً أن تُلْقِيَ بعض الأضواء على حقيقة ما زعمه ابن الشجري من زلاّت لمكي في هذا الكتاب تاركاً الحكم في ذلك للقارىء الكريم .

وأود أن أقدم بين يدي هذه الدراسة الملاحظات التالية :

١ — حاولت أن أتعرف على دوافع هذه الحملة الكبيرة والهجمة العنيفة من ابن الشجري على مكي ، فلم أجد إلا أن ابن الشجري كان شيعياً أقرب في عقيدته للمعتزلة ، في حين كان مكي مالكياً سلفياً ، وقد حمل على المعتزلة في كتابه « مشكل الإعراب » حملة شعواء ونسبهم إلى الخطأ في الإعراب والجهل بالعربية . فكان عمل ابن الشجري من قبيل الدفاع عن النفس ، والذّود غير المباشر عن مذهب المعتزلة ، ومحاولة لصرف الناس عن كتاب مشكل إعراب القرآن بادعاء أن فيه سقطات ، ومما يؤيد ذلك أسلوب ابن الشجري في مناقشته لمكي وحماسه الشديد ، وتجريحه له بألفاظ قاسية ينبو عنها الذوق السليم .

٢ — إن ما ادعاه ابن الشجري من زلات لمكي في كتابه « مشكل إعراب القرآن » — فيما لو سُلِّم بأنها زلات — لم ينفرد بها كتاب المشكل وحده ولم يبتدعها مكي من عند نفسه ، وإنما هي وجوه في الإعراب ـ قد تضعف أو تصح — ذكرها من جاء قبل مكي من علماء العربية كما ذكرها من جاء بعده ، وهي موجودة في كتب إعراب القرآن وكتب التفسير ، فما معنى أن ينصبّ النقد فيها على مكي وحـــده وعلى كتابه « مشكل إعراب القرآن » !

٣ — بين هذه الزلات التي ادعاها ابن الشجري حروف يعترف ابن الشجري نفسه أثناء مناقشتها أنها ليست بزلات وأن ما ذكره حولها

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

كان من باب تتميم الفائدة ، وفي ذلك ما فيه من التدليس والإيهام لحشرها ضمن مجموعة من الزلات ، على حـــد قوله . كما أن هناك حروفاً لم يذكرها مكي في كتابه اتهم فيها ابن الشجري مكياً بأنها خفيت عليه . ولا شك بأن مثل هذا التصرف من ابن الشجري يقوم على أساس الرجم بالغيب وسوء الظن بالآخرين ، وقد كشفت ذلك برجوعي إلى كتب مكي الأخر التي تعرّضت للإعراب في بعض الأحيان مثل تفسيره « الهداية إلى بلوغ النهاية » وسيشاهد القارىء أمثلة ذلك كله في ثنايا الدراسة .

٤ - إن بعض ما ذكره ابن الشجري من هذه الزلات كان خطأ في فهم عبارة مكي التي تجنـح نحو الإيجاز دائماً ، ومن ثم كان الرجوع إلى كتب مكي الأخر مساعداً على كشف مراده منها . كما أن بعضاً مما ذكره ابن الشجري اعتمد فيه على نسخة خطية واحدة ، وقد تبين من الرجوع إلى النسخ الأخر أن ما أخذ على مكي ليس إلا خطأ ناسخ أو وهم كاتب .

٥ — أكثر الذين كتبوا في إعراب القرآن تابعوا ابن الشجري فيما قاله عن مكي دون مناقشة ، غير أن منهم من تعقّبه وردّ عليه في بعض الحروف كالسمين وابن هشام وأبي حيان .

٦ — يجعل ابن الشجري مكياً مسؤولاً عن أقوال حكاها في كتابه ونسبها إلى أصحابها دون أن يتبناها ، لأنه لم يتعقبها بالنقد ، ثم يتبين من مراجعة نسخ أخرى من الكتاب أنه قد تعقبها بالنقد .

٧ — لا أهدف من هذه الدراسة إلى تنزيه مكي عن الخطأ ، وإنما أهدف إلى رفع الظلم الذي حاق به نتيجة حملة ابن الشجري عليه ، وبخاصة إذا علمنا أن ابن الشجري كان أحد فحول النحاة مما جعل كثيراً من المعربين يأخذون بأقواله دون مناقشة .

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

وفيما يلي نصوص ابن الشجري ومناقشتها :

المجلس الموفي الثمانين :

يتضمن ذكر ما وعدت به من زلات مكي بن أبي طالب المغربي في « مشكل إعراب القرآن » :

١ - في اسم الإشارة :

قال ابن الشجري (١) : فمن ذلك أنه قال — أي مكي - في قوله سبحانه وتعالى :

« أولئك على هدى من ربهم » (٢) « واحد أولئك : ذلك ، فإذا كان للمؤنث فواحده : ذي أو : ذه ، أو : تي (٣) » انتهى كلامه .

وأقول - أي ابن الشجري - : إن أسماء الإشارة منها ماوضع للقريب، ومنها ما وضع للتراخي البعيد ، ومنها ما وضع للمتوسط . فالموضوع للقريب المذكر : ذا ، والمؤنث : ذي ، وذه ، وتا ، وللاثنين : ذان ، وللاثنتين : تان ، وللجماعة الذكور والإناث : ألاء — ممدود — ، وألا - مقصور ، وقالوا للمتوسط : ذاك ، فزادوا الكاف ، وتيك ، وذانك ، وتانك ، وأولاك ، وأولئك ، وقالوا للمتباعد الغائب : ذلك ، فزادوا اللام ، وتلك، وتالك . قال القطامي :

فإن لتالك الغُمَم انقشاعا

وقالوا أولالك، وعلى هذا أنشدوا :

أولاليكَ قوْمي لم يكونوا أشابَةً وهل يعظ الضليّل إلا أولالكا

(١) أمالي ابن الشجري : ج /٢/٤٤١

(٢) البقرة : ٥ (٣) مشكل إعراب القرآن ١٩/١

م (٥)

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

وقالوا في المثنى : ذانك ، وتانك ، فشددوا النون ، فكان الصواب أن يذكر مع أولئك ذاك وتيك ، فذكره ذي وذه خطأ ، والصحيح : أن نظير ذي وذه للمؤنث : تا ، فأمـــا تي فمجهولة في أكثر الروايات » . انتهى كلام ابن الشجري .

ومن ينظر في كلام ابن الشجري يرى أمراً عجباً ، ذلك أن مكياً ليس موضوع بحثه أسماء الإشارة حتى يفصل هذا التفصيل الذي فصله ابن الشجري ، إذ موضوعه هو إعراب مشكل القرآن ، وبصدد إعرابه لاسم الإشارة « أولئك » ـ الذي يدل على الجمع ـ أشار إلى مفرده في حال التذكير وهو : ذا ، كما أشار إلى مفرده في حال التأنيث ، وهو ذي ، وذه ، وتي وليس من غرضه أن يستوفي كل أسماء الإشارة ولا أن يتكلم عن البعيد منها والقريب والمتوسط ، لأنه لم يخصص كتابه لمثل هذه الفروع ، وليس ماذكره من هذه الفروع ـ عرضاً ـ خطأ كما يقول ابن الشجري ، وأين الخطأ في ذلك ؟ أهو لأنه لم يذكر لام البعد وكاف الخطاب ؟ وهل هذه من أصل اسم الإشارة ، حتى يكون ترك ذكرها خطأ ؟ ثم يقول : وأما « تي » فمجهولة في أكثر الروايات ، ولا أدري ماذا يعني بهذا القول ، أليست « تي » من أسماء الإشارة ؟ ألم يذكرها العلماء في كتبهم ؟ وقد قال ابن مالك :

بدا لمفـرد مذكر أشِيـــر ° بذي وذه ، تي تا ، على الأنثى اقتصر °

وإذا كان ابن مالك من المتأخرين عن ابن الشجري وليس بحجة على من سبقه ، فإن الزمخشري ـ وهو من معاصري ابن الشجري والمعجبين به ـ يقول في مفصله ـ الذي شرحه ابن يعيش ـ وتحت عنوان : أسماء الإشارة :

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

« فصل : قال صاحب الكتاب : ذا ، للمذكر ، ولمثناه : ذان ـ في الرفع ـ ، وذين ـ في النصب والجر .

ويجيء « ذان » ـ فيها ـ في بعض اللغات ، ومنه قوله تعالى : « إن هذان لساحران » .

و « تا » و « تي » و « ته » و « ذه » ـ بالوصل وبالسكون ـ و « ذي » للمؤنث[1] ....».

ويقول في مكان آخر : « فإذا أشرت إلى المؤنث ففيه خمس لغات ، قالوا : « ذي وذه وتي وته ... »[2] .

وقال في مكان آخر : « ومثل ذلك في المؤنث : « تلك وتالك » يريد أنه كما زادوا اللام مع المذكر لبعد المشار إليه ، فقالوا : « ذلك » ، كذلك زادوها مع المؤنث فقالوا : « تلك » و « تالك » .

فأما « تلك » فهي : « تي » ، وإنما حذفوا الياء لسكونها وسكون اللام بعدها ولم يكسروا اللام كما فعلوا في : « ذلك » كأنهم استثقلوا وقوع الياء بين كسرتين لو قالوا : « تيلك » ... »[3] .

ولو لم تذكر « تي » في كتب النحو المتأخرة والمتقدمة ، أفلا يكفي أن تؤثر عن النبي ﷺ في الحديث الذي أخرجه أحمد عن عائشة في حديث الإفك حيث ذكرت أن الرسول ﷺ حينما دخل عليها في مرضها سلم وقال : « كيف تيكم ؟ »[4] .

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش : ١٢٦/٣

(٢) شرح المفصل لابن يعيش : ١٣١/٣

(٣) شرح المفصل لابن يعيش : ١٣٦/٣

(٤) تفسير ابن كثير : ٢٨٢/٣

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

ثم لو لم يذكرها الرسول ﷺ ألا يكفي أن ترد الكلمة في القرآن الكريم في آيات كثيرة من مثل قوله تعالى : « تلك الرسل فضلنا بعضهم على بعض » و « تلك الأمثال نضربها للناس » و « تلك أمة قد خلت » و « تلك حجتنا » إلى غير ذلك من الآيات ... وبعد ذلك كله لا أدري كيف تكون « تي » مجهولة في أكثر الروايات عند ابن الشجري !!

٢ – في أصل كلمة « محيط » :

قال ابن الشجري :[١] وقال – أي مكي – في قوله تعالى :

« والله محيط بالكافرين » :[٢]

« أصل « مُحيط » : مُحْيِيط ، ثم ألقيت حركة الياء على الحاء[٣] » .

قال ابن الشجري : « والصحيح : أنّ أصل مُحيط : مُحْوِط : لأنه من حاط يحوط ، والحائط ، أصله : حَاوِطٌ ، لأنك تقول : حَوَّطْتُ المكان ، إذا جعلت عليه حائطاً ، فألقيت كسرة الواو على الحاء ، فصارت الواو ياء لسكونها وانكسار ماقبلها ، كما صارت واو « الوزن » و « الوقت » و « الوعد » ياءً في ميزان ، وميقات ، وميعاد » .

واذا ما نظرنا في كلام مكي وابن الشجري نجد أنه لاخلاف بين القولين لأن كلاً منهما يصلح باعتبار ، فالقلب عنـــد مكي قد حدث أولاً بالفعل المضارع « يُحيط » ومن ثم كان اسم الفاعل « مُحْيِيط » ، ثم تلقى حركة الياء على الحاء فتصبح « مُحِيط » .

أما ابن الشجري فيريد أن يُجري القلب في اسم الفاعل مباشرة قبل

---

(١) أمالي ابن الشجري : ج/٢/٤٤٢

(٢) البقرة : ١٩

(٣) مشكل إعراب القرآن ١/٢٨

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

أن يجريه في الفعل ، ولذلك رجّع الكلمة إلى الواو ، ثم قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ماقبلها .

وهكذا فكلٌ من الكلامين صحيح باعتبار ، ولا يمكن لمكي أبداً أن لايعرف أن « حاط » أصلها « حوط » و مُحْيط أصلها « مُحْوِط » ، وبخاصة إذا علمنا أن الكلمة قد جاءت « مُحْوِط » - بالواو - في بعض نسخ مشكل الإعراب كنسخة الظاهرية ، وأن الكلمة - بالياء - ليس لها أصل في العربية حيث لايوجد مادة (ح ي ط) في اللغة ولا في معاجمها .

٣ — في إعراب « كلما أضاء لهم مَشَوْا فيه » :

قال ابن الشجري : (١) وقال - أي مكي - في قوله تعالى :

« يكاد البرقُ يَخطف أبصارهم كلما أضاء لهم مَشَوْا فيه » :(٢)

« كلما : نصب على الظرف بـ « مشوا » ، وإذا كانت « كلما » ظرفاً ، فالعامل فيها الفعل الذي هو جواب لها ، وهو مشوا ، لأن فيها معنى الشرط ، فهي تحتاج إلى جواب ، ولا يعمل فيها أضاء ، لأنه في صلة « ما » ، ومثله : كلما رزقوا ، الجواب : قالوا ، وهو العامل في « كل » ، و « ما » : اسم ناقص صلته : الفعل الذي يليه (٣) » انتهى كلامه .

ثم يقول ابن الشجري :

« وأقول : إنه لايجوز أن تكون « ما » في « كلما » هذه ونظائرها اسماً ناقصاً ، لأن التقدير فيها إذا جعلتها ناقصة : كل الذي أضاء لهم البرق مشوا

---

(١) أمالي ابن الشجري : ج ٢/٤٤٢/

(٢) البقرة : ٢٠ (٣) مشكل إعراب القرآن ١/٢٩

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

في البرق ، لأن الهاء التي في « فيه » تعود على البرق ، ولا ضمير إذن في الصلة يعود على الموصول ظاهراً ولا مقدراً .

والصحيح أن « مـا » ـ ههنا ـ نكرة موصوفة بالجملة مقدرة باسم زمان ، فالمعنى : كل وقت أضاء لهم البرق مشوا فيه . فإن قيل : فإذا كانت نكرة موصوفة بالجملة ، فلا بد أن يعود عليها من صفتها عائد ، كما لابد أن يعود على الموصول عائد من صلته ، فالجواب :

إن الجملة إذا وقعت صفة بخلافها إذا وقعت صلة ، لأن الصلة مـع الموصول بمنزلة اسم مفرد ، فلا معنى للموصول إلا بصلته ، وليس كذلك الصفة مع الموصوف . وإذا عرفت هذا ، فالعائد من الجملة الوصفية إلى الموصوف محذوف ، التقدير : كل وقت أضاء لهم البرق فيه مشوا فيه ، فحذفت « فيه » ـ ههنا ـ كما حذفت من الجملة الموصوف بها في قوله تعالى : « واتقوا يوماً لاتجزي نفس عن نفس شيئاً » (البقرة ٤٨ و ١٢٣) ، والتقدير : لاتجزي فيه ، كما قال : « واتقوا يوماً ترجعون فيه إلى الله » (البقرة ٢٨١) .

ولدى رجوعي إلى نسختَيْ المدينة من «مشكل إعراب القرآن» لأتأكد من صحة نقل ابن الشجري عن مكي ، رأيت أن نقل ابن الشجري غير صحيح ، والنص كما رأيته في النسختين المخطوطتين هو كما يلي :

« قوله : كلما : نصبه على الظرف لأضاء ، وفي « كلما » : معنى الشرط ثم يقـــول : « وذهب وأذهب بمعنى واحـد ، لكن الباء تحذف إذا دخلت الهمزة » .

وهكذا نرى أن هذا التفصيل الذي ذكره ابن الشجري غير وارد

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

في « مشكل الإعراب[١] » ، وإذن فالكلام الذي أورده لاينطبق على مكي ولا على كتابه .

على أن ما أورده ابن الشجري في هذا المجال فيه نظر . فقد ذكر السمين في كتابه « الدر المصون في علوم الكتاب المكنون » وجوهاً في إعراب « كلما » توضح ما التبس على ابن الشجري وتكشف الحقيقة . قال السمين :

« كلما أضاء لهم مشوا فيه » كل : نصب على الظرف ، لأنها أضيفت إلى « ما » الظرفية ، والعامل فيها جوابها : « مشوا » . وقيل : « ما » : نكرة موصوفة ، ومعناها : الوقت ، أيضاً ، والعائد محذوف تقديره : كل وقت أضاء لهم مشوا فيه . فأضاء : ـ في الأول ـ لامحل له لكونه صلة ، ومحله : الجر ـ على الثاني ـ وأضاء : يجوز أن يكون لازماً . وقال المبرد : هو متعد ، ومفعوله محذوف : أي : أضاء لهم البرق الطريق ، فالهاء في « فيه » تعود على البرق ـ في قول الجمهور ـ وعلى الطريق ـ المحذوف ـ في قول المبرد ، وفيه : متعلق بـ « مشوا » ، و « في » : على بابها ، أي : انه محيط بهم ، وقيل ، هي : بمعنى ، الباء ، ولا بد من حذف ـ على القولين ـ أي : مشوا في ضوئه ، أو : بضوئه ، ولا محل لجملة قوله : « مشوا » لأنها مستأنفة » .

ويظهر من كلام السمين ، أن التقدير واحد على كلا الإعرابين لأن « ما » ـ هنا ـ ظرفية تفيد الوقت ، كما تفيده « ما » التي هي نكرة موصوفة معناها : الوقت أيضاً . وكذلك ليس شرطاً أن يعود الضمير على

(١) اطلعت بعد كتابة هذا البحث على بعض نسخ مشكل الإعراب في دار الكتب المصرية ، فإذا هي كما ينقل ابن الشجري ، وعلى هذا فهناك اختلاف بين النسخ في إعراب هذا الحرف ، وأياً ما كان الأمر فالجواب ماذكر .

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

البرق في حالة اعتبارنا « أضاء » : فعلاً متعدياً ، حيث يمكن عود الضمير على الطريق ـ في قـول المبرد .

٤ ـ في إعراب « إلا إبليس » :

قال ابن الشجري : (١) وقال ـ أي مكي ـ في قوله :

« وإذ قلنا للملائكة اسجدوا لآدم ، فسجدوا إلا إبليس » :(٢)

« نصب على الاستثناء المنقطع ، ولم ينصرف لأنه أعجمي معرفة . وقال أبو عبيـدة : هو عربي مشتق من أبلس ، إذا يئس من الخير ، ولكنه لانظير له في الأسماء ، وهو معرفة فلم ينصرف لذلك (٣) » .

قلت ـ أي ابن الشجري ـ : إن كان يريد بقوله : لانظير له في الأسماء : عدم نظير له في وزنه ، فليس هذا بصحيح ، لأن مثال إفعيل كثير في العربية كقولهم للطلع : إغريض ، والمعصفر : إحريض ، وللسنام الطويل : إطريح . ولا خلاف في أنك لو سميت بـ « إغريض » ونحوه لصرفت .

وإن كان يريد أنه لانظير له في هذا التركيب على هـذا المثال ، فكذلك « إغريض » منفرد بهـذا التركيب على هذا المثال ، ولو انضم التعريف إلى ذلك لم يمتنع من الصرف . وأبو عبيدة إنما كان صاحب لغة .

ونلاحظ أن هذا الاستدراك لم يكن على رأي مكي وإنما كان على رأي أبي عبيدة ، ولذلك يقول في آخر كلامه : « وأبو عبيدة إنما كان صاحب لغة » . يريد بذلك أنه ضعيف في النحو والصرف وإن كان على علم بمعاني المفردات اللغوية .

---

(١) أمالي ابن الشجري : ج/٢/٤٤٣

(٢) البقرة : ٣٤ (٣) مشكل إعراب القرآن ١/٣٧

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

وذكر السمين في كتابه أنه قيل في توجيه رأي أبي عبيدة : لمّا لم يتسمّ به أحد من العرب صار كأنه دخيل في لسانهم ، فأشبه الأعجمية . ثم قال السمين معلقاً عليه : وفيه بعد .

٥ – في إعراب « يردّونكم من بعد إيمانكم كفاراً » .

قال ابن الشجري :[١] وقال – أي مكي – في قوله تعالى :

« ودّ كثير من أهل الكتاب لو يردونكم من بعد إيمانكم كفاراً حسداً من عند أنفسهم » :[٢]

« قوله « كفاراً » : مفعول ثان لـ « يردونكم » ، وإن شئت جعلته حالاً من الكاف والميم في « يردونكم » [٣] » .

« قلت – أي ابن الشجري – : لايجوز أن يكون قوله « كفاراً » : مفعولاً ثانياً لـ « يردونكم » لأن « رد » ليس مما يقتضي مفعولين ، كما يقتضي ذلك باب « أعطيت » بدلالة أنه إذا قيل : أعطيت زيداً ، قلت : ماذا أعطيته ؟ فيقال : درهماً ، أو الدرهم الصحيح ، أو نحو ذلك ، ولو قيل : رددت زيداً ، لم تقل : ماذا رددته ؟ فبهذا يعتبر الفعل المتعدي وغير المتعدي ، ويزيد ذلك وضوحاً أن منصوب « رددت » الثاني يلزمه التنكير والاشتقاق وأن يكون هو الأول ، كقولك : رددت زيداً مسروراً ، ورددته ماشياً ورددته راكباً .

ولو كان مفعولاً به لم تلزمه هذه الأشياء ، ألا ترى أنك تقول : أعطيت زيداً الدرهم ، فتجد في المنصوب الثاني : التعريف والجمود ، وأنه

---

(١) أمالي ابن الشجري : ج/٢/٤٤٤

(٢) البقرة : ١٠٩ (٣) مشكل إعراب القرآن ١/٦٨

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

غير الأول . ثم يجوز مع هذا أن يكون المنصوب الثاني في هذا الباب مضمراً ، تقول : الدرهم أعطيتكه ، وأعطيتك إياه .

وجميع هذه الأوصاف لا يصح فيها وصف واحد في قولك : رددت زيداً راكباً ونحوه ، حتى إن التعريف وحده ممتنع ، تقول : رددتكم ركباناً ، ولا تقول رددتكم الركبان ، ولا رددتك الراكب » .

ونرى هنا أن ابن الشجري الذي خطّأ مكياً في إعرابه يردّ أرجح القولين ويعتمد أضعفهما لأن « رد » — هنا — بمعنى صير ، وليست بمعنى : رجع ، كما توهم وظن .

قال السمين في كتابه « الدر المصون في علوم الكتاب المكنون » :

« . . . فـ « رد » — هنا — فيها قولان :

أحدهما — وهو الواضح — أنها المتعدية لمفعولين بمعنى : « صير » فضمير المخاطبين مفعول أول . وكفاراً : مفعول ثان . ومن مجيء « رد » بمعنى « صير » قوله :

رمى الحدثان نسوة آل سعد بمقدار سَمَدْنَ له سُمودا

فردّ شعورهن السود بيضاً وردّ وجوههن البيض سودا »

ثم قال السمين : « وجعل أبو البقاء : كفاراً : حالاً من ضمير المفعول على أنها المتعدية لواحد — وهو ضعيف — لأن الحال يستغنى عنها غالباً ، وهذا لابد منه » .

وقال ابن الأنباري — تلميذ ابن الشجري — : « كفاراً » : منصوب من وجهين : أحدهما أن يكون مفعولاً ثانياً « ليردونكم » . والثاني : أن يكون منصوباً على الحال من الكاف والميم في « يردونكم »[1] .

(١) البيان في غريب إعراب القرآن لابن الأنباري ١/١١٨

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

ومما تقدم يتبين أن كل ما قاله ابن الشجري ، إنما بناه على أن « ردّ » ليس بمعنى « صيّر » وبالتالي فهي لا تنصب مفعولين . وإذ تبين لنا بُعدَ ما ذهب إليه ابن الشجري في هذا ، فلا يصح أن يكون إعراب هذه الكلمة من زلات مكي ، بل هو من زلات ابن الشجري .

٦ ـ في إعراب « حسداً من عند أنفسهم » :

قال ابن الشجري : (١) وقال ـ أي مكي ـ في قوله :

« حسداً من عند أنفسهم » : (٢)

« من : متعلقة بـ « حسداً » ، فيجوز الوقف على « كفاراً » ، ولا يجوز الوقف على « حسداً » .

وقيل : هي متعلقة بـ «ود كثير » ، ولا يوقف على « كفاراً »، ولا على « حسداً » (٣) » .

« قلت ـ أي ابن الشجري ـ :إن قول النحويين: هذا الجارمتعلق بهذا الفعل يريدون أن العرب وصلته به ، واستمر سماع ذلك منهم ، فقالوا : رغبت في زيد، ورضيت عن جعفر ، وعجبت من بشر ، وغضبت على بكر ، ومررت بخالد ، وانطلقت إلى محمد ، وكذلك قالوا : حسدت زيداً على علمه وعلى ابنه ، ولم يقولوا » حسدته من ابنه .

وكذلك « وددت » لم يعلقوا به « من » ، فثبت بهذا أن قوله : « من عند أنفسهم « لا يتعلق بـ « حسداً » ولا بـ « ودّ »، ولكنه

---

(١) أمالي ابن الشجري : ج/٢/٤٤٤

(٢) البقرة : ١٠٩ (٣) مشكل إعراب القرآن ٦٨/١

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

يتعلق بمحذوف يكون وصفاً لـ « حسداً » أو وصفاً لمصدر « ودّ » وكأنه قيل : حسداً كائناً من عند أنفسهم » .

إن ابن الشجري لم ينقل رأي مكي في إعراب « حسداً » ، وإنما نقل رأيه في تعليق الجار والمجرور فقط ، وهذا لا يوضح رأي مكي تماماً ، فلو رجعنا إلى رأي مكي في إعراب « حسداً » وجدناه يعرب « حسداً »: مصدراً ، وإذا كانت مصدراً جاز تعليق الجار والمجرور بها ، وممن اعتبرها مصدراً الطبري ، وقد قال في توجيه ذلك :

« ويعني — جل ثناؤه — بقوله : « حسداً من عند أنفسهم » أن كثيراً من أهل الكتاب يودون للمؤمنين ما أخبر الله — جل ثناؤه — عنهم أنهم يودونه لهم ، من الردة عن إيمانهم إلى الكفر حسداً منهم ، وبغياً عليهم ، والحسد إذاً منصوب على غير النعت للكفار ، ولكن على وجه المصدر الذي يأتي خارجاً من معنى الكلام الذي يخالف لفظه لفظ المصدر ، كقول القائل لغيره : تمنيت لك ما تمنيت من السوء حسداً مني لك ، فيكون « الحسد » مصدراً من معنى قوله : تمنيت من السوء ، لأن في قوله تمنيت لك ذلك ، معنى : حسدتك على ذلك ، فعلى هذا نصب الحسد ، لأن في قوله : « ود كثير من أهل الكتاب لو يردونكم من بعد إيمانكم كفاراً » بمعنى : حسدكم أهل الكتاب على ما أعطاكم الله من التوفيق ووهب لكم من الرشاد لدينه ، والإيمان برسوله ، وخصكم به من أن جعل رسوله إليكم رجلاً منكم ، رؤوفاً بكم رحيماً ، ولم يجعله منهم ، فتكونوا لهم تبعاً ، فكان قوله : « حسداً » مصدراً من ذلك المعنى » .

ثم إن المفسرين تلقوا ما ذكره مكي بالقبول ونقلوه في كتبهم فهذا

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

الزمخشري في كشافه [١] يقول : « من عند أنفسهم : قلت فيه وجهان :

أحدهما : أن يتعلق بـ « ود » على معنى أنهم تمنوا أن ترتدوا عن دينكم ، وتمنيهم ذلك من عند أنفسهم ، ومن قبل شهوتهم ، لامن قبل التدين والميل مع الحق ، لأنهم ودوا ذلك من بعد ما تبين لهم أنكم على الحق ، فكيف يكون تمنيهم من قبل الحق ؟

وإما أن يتعلق بـ « حسداً » ، أي : حسداً متبالغاً منبثاً من أصل أنفسهم » ومثل ذلك قال الفخر الرازي في تفسيره . وقال القرطبي : « من عند أنفسهم » قيل : هو متعلق بـ « ود » ، وقيل بـ « حسداً » فالوقف على قوله « كفاراً » . ويلاحظ هنا ألفاظ مكي بقوله : فالوقف على قوله « كفاراً » .

أما ابن الأنباري تلميذ ابن الشجري في كتابه « البيان في غريب إعراب القرآن » فيبدو أنه لا يوافق أستاذه في ما ذهب إليه حيث يقول : « من عند أنفسهم : فيه وجهان : أحدهما أنه في موضع نصب لأنه متعلق بـ « ودّ » . والثاني أنه متعلق « بحسد » . والوجه الأول أوجه الوجهين » [٢] .

٧ - في إعراب « كذلك قال الذين لايعلمون » :

قال ابن الشجري : [٣] وقال - أي مكي - في قوله تعالى :

---

(١) تفسير الكشاف - طبعة دار الكتاب العربي في بيروت ج/١ - ص ١٧٦ - ١٧٧ وانظر الفخر الرازي ج/٢/ص ٢٤٤ طبع القاهرة مؤسسة المطبوعات الإسلامية ، والقرطبي - طبعة دار الكتب ج/٢/ص٧٠

(٢) البيان في غريب إعراب القرآن : ١١٨/١

(٣) أمالي ابن الشجري : ج/٢/٤٤٦

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

« كذلك قال الذين لا يعلمون مثل قولهم »[١] و « كذلك قال الذين من قبلهم مثل قولهم »[٢] .

« الكاف : في الموضعين ، في موضع نصب نعت لمصدر محذوف ، أي : قولاً مثل ذلك قال الذين لايعلمون ، وقولاً مثل ذلك قال الذين من قبلهم » ، ثم قال : « ويجوز أن تكونا في موضع رفع على الابتداء ، ومابعد ذلك الخبر » انتهى كلامه .

وأقول ـ أي ابن الشجري ـ : لا يجوز أن يكون موضع الكاف ـ في الموضعين ـ رفعاً كما زعم ، لأنك إذا قدرتها مبتدأ ، احتاجت إلى عائد في الجملة ، وليس في الجملة عائد ، فإن قلت : أقدر العائد محذوفاً كتقديره في قراءة من قرأ : « وكلٌ وعد الله الحسنى » أي وعـــده الله ، فأقدر : كذلك قاله الذين لايعلمون ، وكذلك قاله الذين من قبلهم ، لم يجز هذا ، لأن قال قد تعدى إلى مايقتضيه من منصوبه ، وذلك قوله : مثل قولهم ، ولا يتعدى إلى منصوب آخر .

ونلاحظ ـ هنا ـ أن ابن الشجري لا يجيز القول بالرفع بالابتداء قياساً على قوله تعالى : « وكلٌ وعد الله الحسنى » ، ويعلل ذلك بأن « قال » قد تعدى إلى مايقتضيه من منصوبه ، وذلك قوله : « مثـــل قولهم » فلا يجوز إذن أن يتعدى إلى منصوب آخر » .

غير أنه يقال لابن الشجري : إن الذين أجازوا الرفع بالابتداء ،

---

(١) البقرة : ١١٣ (٢) البقرة : ١١٨

(٣) مشكل إعراب القرآن ٦٩/١

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

لم يجعلوا قوله تعالى : « مثل قولهم » منصوباً لـ « قال » وإنما وجهوه توجيهاً آخر :

قال ابن هشام [١] : « قلت : « مثل » : بدل من « كذلك » أو بيان ، أو نصب بـ « يعلمون » ، أي لا يعلمون اعتقاد اليهود والنصارى ، فـ « مثل » بمنزلتها في « مثلكَ لا يفعل كذا » أو نصب بـ « قال » ، أو الكاف مبتدأ والعائد محذوف ، أي : قاله ، وردّ ابن الشجري ذلك على مكي بأن قال : قد استوفى معموله وهو « مثل » . وليس بشيء ، لأن مثل حينئذ مفعول مطلق أو مفعول به لـ « يعلمون » والضمير المقدر مفعول به لـ قال » .

وقال أبو حيان في البحر المحيط : [٢] « وجوزوا أن تكون « الكاف » في موضع رفع بالابتداء ، والجملة بعده خبر ، والعائد محذوف تقديره : مثل ذلك قاله الذين . ولا يجوز لـ « قال » أن ينصب « مثل قولهم » نصب المفعول ، لأن « قال » قد أخذ مفعوله ـ وهو الضمير المحذوف العائد على المبتدأ ـ فينتصب إذ ذاك « مثل قولهم » على أنه صفة لمصدر محذوف ، أو على أنه مفعول لـ « يعلمون » ، أي : مثل قولهم ـ يعني اليهود والنصارى ـ قال الذين لايعلمون اعتقاد اليهود والنصارى .

ويبدو أن أبا حيان قد نقل هذا عن أبي البقاء ، كما نقله السمين عن أبي حيان ، حيث يقول السمين : « ذكر ذلك أبو البقاء ، وفيه نظر من وجهين :

أحدهما : أن الجمهور يأبى جعل الكاف اسماً ، والثاني : حذف

---

(١) مغني اللبيب : ١/١٩٥ ـ طبعة دار الفكر .

(٢) البحر المحيط ج/١/٣٥٣ .

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

العائد المنصوب ، والنحويون ينصون على منعه ، ويجعلون قوله :

وخالد يحمد ساداتنا بالحق لا يحمد بالباطل

ضرورةً » ثم يقول : « وللكوفيين في هذه المسألة تفصيل » .

وهكذا وبناء على هذين الاستدراكين اللذين عرضهما السمين ضعّفَ أبو البقاء وجه الرفع بعد أن وجّهه حيث قال : « وهو ضعيف » وعلل ذلك بتعليل السمين نفسه .

ولاشك أن كلامنا الآن ليس مع ابن الشجري لأن ابن الشجري ضعّفه من وجه آخر لايصلح أن يضعف به ، لأن « مثل قولهم » ليست منصوبة بـ « قال » وإنما هي نعت لمصدر محذوف .

ولكننا نقف هنا وقفة مع السمين ومع أبي حيان لنرى وجاهة استدراكهما وإلى أي حد يصح ذلك .

وقد يكون من المناسب أن نورد رأي أبي حيان في قوله تعالى : « وكل وعد الله الحسنى » على قراءة من رفع « كل » فإن ذلك قد يكفينا مؤونة مناقشته لأنه يكون بذلك قد رد على نفسه ، فماذا قال أبو حيان في هذه الآية :

قال « وقرأ ابن عامر وعبد الوارث من طريق المادراني « وكل » بالرفع ، والظاهر أنه مبتدأ ، والجملة بعده في موضع الخبر ، وقد أجاز ذلك الفراء وابن هشام ، وورد في السبعة فوجب قبوله ، وإن كان غيرهما من النحاة قد خص حذف الضمير الذي حذف من مثل « وعد » بالضرورة وقال الشاعر :

وخالد تحمد ساداتنا بالحق لا تحمد بالباطل

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

يريد : تحمده ساداتنا . ثم ذكر وجهاً آخر ، ولكنه ليس الظاهر على حسب رأيه ، ولا ضرورة لذكره هنا » .

ويتبين لنا من خلال هذا النص ، أن أبا حيان يرجح ـ هنا ـ أن تكون « كل » مبتدأ وخبرها ما بعدها ، وينقل جواز ذلك عن بعض النحاة وإن كان أكثرهم لايجيزه .

غير أننا نقول : إن قواعد النحو مبنية على الاستقراء لما ورد في كلام العرب والقرآن الكريم ، وإذ ثبت ورود ذلك في الشعر والقرآن ، فلا مانع يمنع النحويين من قبول ذلك .

٨ ـ في إعراب « أن تبرّوا » :

قال ابن الشجري : [١] وقال ـ أي مكي ـ في قوله ـ عز وجل ـ :

« ولا تجعلوا الله عرضة لأيمانكم أن تبَرّوا وتتقوا » [٢]

« أن تبروا : في موضع نصب على معنى : « في أن تبروا » ، فلما حذف حرف الجر تعدى الفعل .

وقيل : تقديره : كراهة أن ، وقيل : لئلا [٣] أن » انتهى كلامه .

« وأقول ـ أي ابن الشجري ـ : إن ما حكاه من أن التقدير : لئلا أن ، خطأ فاحش ، لتكرير « أن » ، وتبروا : مراد بعدها ، والتقدير: لئلا أن تبروا . وأن تبروا ، معناه : بركم ، فالتقدير : لئلا بركم » .

وإذا ما نظرنا في قول ابن الشجري ـ هنا ـ واستدراكه على

---

(١) أمالي ابن الشجري : ج / ٢ / ٤٤٦

(٢) البقرة : ٢٢٤ (٣) مشكل إعراب القرآن ٩٧/١ م (٦)

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

مكي فإننا نرى أمراً عجباً ، حيث ينصبّ اهتمامه على التقدير : « لئلا » ويعتبره خطأ فاحشاً ، لتكرير « أن » ثم يقول : « وتبروا : مرادة بعدها ، والتقدير لئلا أن تبروا . وأن تبروا معناه : بركم ... » .

ولا أدري من أين جاء ابن الشجري بتكرير « أن » ومن الذي قال ذلك ، ثم بنى عليها أن « تبروا » مرادة بعدها ، وصار التقدير : لئلا أن تبروا ..

وكلام مكي واضح في أن التقدير : كراهة أن تبروا ، أو : لئلا تبروا ، فمن هو الذي كرر « أن » غير ابن الشجري ، ومن هو الذي اعتبر « تبروا » مرادة بعدها ، ثم أوّل ذلك كله بقوله : « بركم » !!

هكذا يقـــول ابن الشجري .. ثم إن هذا القول الذي يصفه ابن الشجري بأنه خطأ فاحش هو رأي الطبري وأبي عبيدة ، وليس هو من ابتداع مكي ، ومكي – في الغالب – يقدم الرأي الذي يعتمده ، ويؤخر غيره ، وقد ذكره السمين وأبو حيان في تفسيريهما ، كما ذكره مكي ، دون أن يعلقا عليه بشيء .

قال أبو حيان : « .. وذهب الجمهور إلى أن قوله : « أن تبروا » مفعول من أجله ، ثم اختلفوا في التقدير ، فقيل : كراهة أن تبروا – قاله المبرد – وقيل : لأن لا تبروا ولا تتقوا ولا تصلحوا ، قال أبو عبيدة والطبري كقوله :

فخالف فلا ، والله ، تهبط تلعة

أي لا تهبط . وقيل : إرادة أن تبروا ، والتقادير الأول متلاقية من حيث المعنى ... »

أما ابن الأنباري – تلميذ ابن الشجري – فيكشف الحقيقة لأستاذه حينما يتعرض لإعراب « أن تبروا » قائلاً : « و « أن تبروا » : في موضعه ثلاثة أوجه : النصب والجر والرفع :

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

فأما النصب فعلى تقدير : ولاتجعلوا الله عرضة لأيمانكم لئلا تبروا ، فحذفت « لا » .

وإن شئت على تقدير « كراهة أن تبروا » ، أي : لكراهةِ ، وهذا التقدير أولى ، لأن حذف المضاف أكثر في كلامهم من حذف « لا »[1] ..»

وإذن حينما نقدر حذف « لا » كما يقول ابن الأنباري لانحتاج إلى كل تلك التقديرات التي أوردها ابن الشجري وبنى عليها مابنى .

٩ – وجه النصب في « رجالاً » :

قال ابن الشجري : [2] « ومما أهمل ذكره ولم يفعل ذلك متعمداً ، ولكنه خفي عليه ، وهو من مشكل الإعراب ، لأن عامله محذوف : وجه النصب في « رجالاً » من قوله تعالى :

« فإن خفتم فرجالاً أو ركباناً » : [3]

والقول فيه : أن « رجالاً » – ههنا – ليس بجمع رجل ، وإنما هو جمع راجل ، كصاحب وصحاب ، وصائم وصيام ، وقائم ونيام ، وقائم وقيام ، وتاجر وتجار .

وقد قالوا في جمعه : رَجْل ، كما قالوا : صَحْب ، وتجر ، وركب ، ولكونه جمع راجل عطف عليه جمع راكب ، وانتصابه على الحال ، بتقدير : فصلّوا رجالاً ، ودل على هذا الفعل قوله : « حافظوا على الصلوات » ثم قال : فإن خفتم فصلوا رجالاً أو على الركائب ، ومن شواهد هذا الجمع قول عمرو بن قميئة :

---

(١) البيان في غريب إعراب القرآن لابن الأنباري : ١/١٥٥

(٢) أمالي ابن الشجري : ج/٢/٤٤٧

(٣) البقرة : ٢٣٩

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

ونكسو القواطع هام الرجال وتحمي الفوارس منا الرجالا

الرجال الأولى: جمع رجل ، والثانية : جمع راجل .» انتهى كلام ابن الشجري.

وهنا نرى ابن الشجري يستدرك على مكي شيئاً لم يذكره في كتابه ، وسبب ذلك في رأيه أنه خفي عليه لأنه من مشكل الإعراب ، وعامله محذوف ، غير أنني رجعت إلى تفسير مكي المخطوط « الهداية إلى بلوغ النهاية » ـ نسخة الرباط ـ ورقة : ٧٤ فإذا هو يقول فيها :

« قوله : « فإن خفتم فرجالاً أو ركباناً » : نصبها على الحال ، والمعنى : فصلّوا في هذا الحال .

والرجال : جمع راجل . ومعنى « فرجالاً » : أي : مشاة على أرجلهم . أو ركباناً : وهو جمع راكب ، وذلك في الخوف من العدو ، ويصلي كيف قدر ماشياً (١) وراكباً (٢) .

فمعناه : وإن خفتم من العدو أن تصلوا قياماً في الأرض فصلوا ماشين وركباناً وكيف قدرتم إيماءً وغير إيماء ، وذلك على قدر شدة الخوف والمضايقة » .

وبذلك يتبين أن إعراب هذا الحرف ليس مما خفي على مكي كما يزعم ابن الشجري ، لأنه قد ذكره في تفسيره ، وهو لا يريد أن يكرر ما قاله هناك ، إذ من شرط كتاب « الهداية » ـ عنده ـ ألا يذكر فيه من الإعراب إلا ما كان نادراً لأنه خصص للإعراب كتاباً مختصراً هو « تفسير مشكل إعراب القرآن » ـ وذلك حسب ما جاء في مقدمة تفسيره ـ .

---

(١) في الأصل : ماش (٢) في الأصل : راكب ،

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

١٠ – في إعراب « كالذي ينفق ماله » :

قال ابن الشجري : (١) وقال – أي مكي – في قوله تعالى :

« يا أيها الذين آمنوا لاتُبطِلوا صَدقاتِكمْ بالمنّ والأذى كالذي يُنْفِق ماله رِئاءَ الناس » : (٢)

« الكاف : في موضع نصب نعت لمصدر محذوف ، تقديره : إبطالاً كالذي » . هـذا منتهى كلامه ، ومن عادته أن يقف على الموصولات بغير صلاتها ، كما وقف على « أن » في قوله : لئلا أن » ، و « كراهة أن (٣) » .

« وأقول – أي ابن الشجري – : في قوله : « إن الكاف نعت لمصدر محذوف تقديره إبطالاً كالذي ينفق » ، إنه قول فيه بُعدٌ وتعسف لأن ظاهره تشبيه حدث بعين ، ولا يصح إلا بتقدير حذفين بعد حذف المصدر أي : إبطالاً كإبطال إنفاق الذي ينفق ماله .

والوجه : أن يكون موضع الكاف نصباً على الحال من الواو في « تبطلوا » ، فالتقدير : لا تبطلوا صدقاتكم مشبهين الذي ينفق ماله رياء الناس ، فهذا قول لاحذف فيه ، والتشبيه فيه تشبيه عين بعين » .

ولا أدري ، لماذا يلجأ ابن الشجري إلى تطويل الكلام وتكثير الحذف ليوهم القارىء أن هذا الكلام متكلف ، وفيه تعسف ، وأنه لا يصح إلا بتقديره . فلو أنه قدره كما قدره الألوسي في روح المعاني (٤)

---

(١) أمالي ابن الشجري ج/٢/ ٤٤٧

(٢) البقرة ، ٢٦٤ (٣) مشكل إعراب القرآن ١/١١١

(٤) روح المعاني : ج/٣/ص ٣٠ – إدارة الطباعة المنيرية بمصر .

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

حيث يقول : أي لاتبطلوها إبطالاً كإبطال الذي ، لصح الكلام ولم يحتج إلى حذفين ، وكذلك لو قدره كما قدره الزمخشري في الكشاف :[1] أي : كإبطال المنافق الذي ينفق ماله رئاء الناس ، لم يحتج أيضاً إلا إلى حذف واحد . وكذلك قدرها القرطبي [2] وأبو جعفر النحاس [3] وابن الأنباري [4] ، وأصل التشبيه ليس كما يدعي ابن الشجري تشبيه عين بعين ، وإنما هو تشبيه تمثيلي ، لأنه يشبه صورة بصورة ، صورة المؤمن المتصدق الذي يمنّ على الناس بصدقته فيؤذيهم ، بصورة المنافق الذي ينفق ماله رياء ، ووجه الشبه بينها بطلان الأجر على هذين النوعين من الإنفاق . وليس الأمر كما قال ابن الشجري تشبيه عين بعين ، وإنما هو تشبيه إنفاق بإنفاق ، أي تشبيه حدث بحدث .

١١ – في إعراب « كَدأب آلِ فِرْعَون » .

يقول ابن الشجري : [5] ومن زلاته – أي مكي – في سورة آل عمران أنه قال في قوله تعالى : « كدأب آل فرعون والذين من قبلهم كذبوا بآياتنا » [6] .

« الكاف : في موضع نصب نعت لمصدر محذوف ، تقديره عند الفراء :

---

(١) تفسير الكشاف : ج/١/ص ٣١٢ – طبعة دار الكتاب العربي – بيروت .
(٢) تفسير القرطبي : ج/٣/ص ٣١٢ طبعة دار الكتب .
(٣) إعراب القرآن للنحاس – مخطوطة تركية ورقة : ٢٨
(٤) البيان في غريب إعراب القرآن لابن الأنباري : ١٧٤/١
(٥) أمالي ابن الشجري ج/٢/ ٤٤٨
(٦) آل عمران : ١١

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

كفرت العرب كفراً ككفر آل فرعون » قال : « وهذا القـــول فيه إبهام للتفرقة بين الصلة والموصول » . (١)

قال ابن الشجري : « أراد أن « الكاف » في هذا القول قد دخلت في صـلة « الذين » من قوله : « إن الذين كفروا لن تغنيَ عنهم أموالُهم ولا أولادهم من الله شيئاً ، وأولئك هم وَقُـــودُ النار(٢) » فبعدت من الناصب لها ، وهو « كفروا » ، وكان الواجب على هـذا المعرب حيث أنكر قول الفراء أن يعتمد على قول غيره ، ولا يقتصر على ذكر قول مناف لقياس العربية ».

ثم يتطوع ابن الشجري بإيراد أمثـلة وتقديرات من أقوال الزجاج والرمّاني لا نرى حاجة إلى ذكرها ، لأنها بعيدة عن موضوعنا .

ونرى ابن الشـجري – هنا – يلوم مكياً لأنه لم يأت بتقـــدير صحيح للكلام بعد أن نقد تقدير الفراء ، وليس لمكي زلة في هـــذا الموضع كما يزعم ابن الشـجري ، مع أنه قال في أول كلامه : « ومن زلاته في سورة آل عمران » ، وكان باستطاعته أن يقول : إنه ترك التقدير وكان الأوْلى به أن يأتي بتقدير صحيح . ولعل مكياً اكتفى عن إيراد التقدير الصحيح بما سبق أن ذكره في أمثلة كثيرة سـابقة عن النعت لمصدر محذوف – وفي مناقشاتنا السابقة أمثلة من هذا النوع بحيث أصبح معلوماً لقارىء كتابه ، وحيث قال في أول كتابه : « .. فليس في كتاب الله إعراب مشكل إلا وهو منصوص ، أو قياسـه موجود

(١) مشكل إعراب القرآن ١/١٢٧ (٢) آل عمران ١٠

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

فيما ذكرته ، فمن فهمه كان لما هو أسهل منه ، مما تركت ذكره اختصاراً، أفهمَ ، ولما لم أذكره ، مما ذكرت نظيره ، أبصرَ وأعلم » . ثم يقول مكي : « ولم أؤلف كتابنا هذا لمن لا يعلم من النحو إلا الخافض والمخفوض والفاعل والمفعول ، والمضاف والمضاف إليه ، والنعت والمنعوت ، في أشباه لهذا . إنما ألّفناه لمن شدا طرفاً منه ، وعلم ظواهره وجملاً من عوامله ، وتعلق بطرف من أصوله » . وهذا الكلام يفسر لنا لجوء مكي إلى الاختصار وأن كتابه ألف للعلماء ، ولم يؤلّف للمبتدئين ، وهذا ما دعاه إلى نقد تقدير الفراء لينبه على خطأ فيجتنب ، أما التقدير الصحيح ففيما ذكره قبل ذلك من أمثاله كفايةٌ ومَقْنع . وهو حينما يأتي بشرح شيء لأول مرة يشير دائماً إلى هذا المعنى ، كما ذكر في وزن « يقول » حيث قال : وزنه : يفعُل ، وأصله : يقْوُل ، ثم ألقيت حركة الواو على القاف ، لأنها قد اعتلت في قال » . ثم قال : « وإنما أذكر لك مثالاً من كل صنف لتقيس عليه ما يأتي من مثله ، إذ لا يمكن ذكر كل شيء أتى منه ، كراهة التكرير والإطالة » .

وهكذا يتجاهل ابن الشجري منهج مكي في كتابه ، ولجوءه إلى الاختصار اعتماداً على ماسبق أن ذكره ، وحسنَ ظن بفهم القارىء وذكائه ، الذي شدا طرفاً من علم النحو ، وعلم ظواهره وجملاً من عوامله ، وتعلق بطرف من أصوله .

غير أننا رجعنا كذلك إلى تفسير مكي « الهداية إلى بلوغ النهاية »[1] فوجدنا فيه ما يلي :

---

(١) مخطوطة الرباط – ورقة : ٨٨

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

«قوله : « كدأب آل فرعون » أي : كعادتهم ، وقيل : كصنعهم. وقيل : كشأنهم . وقيل : كسنّتهم في التكذيب والكفر . أي : تكذيب هؤلاء وصنعهم كصنيعهم ، وسنتهم كسنتهم . والدأب : العادة » .

وبذلك يتبين أن تقدير مكي يتفق مع تقديرات الزجاج والرماني وأن تركه لذلك في مشكل الإعراب لم يكن إلا من باب الاختصار .

١٢ — في إعراب « يوم تجد كلُّ نَفْس » :

قال ابن الشجري : (١) وقال في نصب « اليوم » من قوله :

« يوم تجدُ كلُّ نفس ما عَمِلت من خيرٍ مُحْضَراً .. » : (٢)

« يوم : منصوب بـ « يحذركم » ، أي : ويحذّركم الله نفسه في يوم تجد كل نفس ، ثم قال : وفيه نظر . وقال : ويجوز أن يكون العامل فيه فعلًا مضمراً ، أي : واذكر يامحمد يوم تجد ، ويجوز أن يكون العامل فيه « المصير » أي : وإليه المصير في يوم تجد . ويجوز أن يكون العامل فيه « قدير » أي : قدير في يوم تجد (٣) » انتهى كلامه .

«وأقول - أي ابن الشجري :

إنه لايجوز أن يكون العامل فيه : « يحذركم » ، لأن تحذير الله للعباد إنما يكون في الدنيا دون الآخرة ، ولايصح أن يكون مفعولاً به ، كما كان كذلك في قوله : « وأنذرهم يوم الآزفة » (٤) وقوله : « لينذر يوم التلاق » (٥) وقوله : « وأنذرهم يوم الحسرة » (٦) وإنما لم يجز أن يكون « اليوم » في هذه الآيات ظرفاً ، لأن

(١) أمالي ابن الشجري : ج/٢/٤٤٩
(٢) آل عمران : ٣٠
(٣) مشكل إعراب القرآن : ١/١٣٤
(٤) غافر : ١٨
(٥) غافر : ١٥
(٦) مريم : ٣٩

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

الإنذار لا يكون في يوم القيامة فانتصب اليوم فيهن انتصاب الصاعقة في قوله : « فقل أنذرتكم صاعقة » (١) ، وإنما لم يصح أن يكون « اليوم » في قوله : « يوم تجد » مفعولاً به ، لأن الفعل من قوله : « ويحذركم الله نفسه » ، قد تعدى إلى ما يقتضيه من المفعول به . ولايجوز أن يعمل فيه المصدر الذي هو المصير للفصل بينهما . ولايعمل فيه أيضاً « قدير » ، لأن قدرة الله على الأشياء كلها لاتختص بزمان دون زمان . فبقي أن يعمل فيه المضمر الذي هو : « اذكر » ، وإن شئت قدرت : احذروا يوم تجد كل نفس ، فنصبته نصب المفعول به ، كما نصبته في تقدير « اذكر » على ذلك » .

ويلاحظ على كلام ابن الشجري – هنا – ما يلي :

١ – أنه نقد نصب « يوم » بـ « يحذركم » ووجّه نقده، في حين أورد مكي هذا القول وعلق عليه بقوله : « وفيه نظر » ، وهو يريد من ذلك أنه ليس مسلّماً ، وعلى هذا فليس هو رأيه ولا يتبناه ، حتى يأتي ابن الشجري فيبين هذا النظر الذي أشار إليه مكي ويخطئه فيه ، وإنما هو رأي الزجاج وترجيحه كما ذكره أبو حيان .

٢ – وأما قوله : « لا يجوز أن يعمل فيه المصدر الذي هو المصير للفصل بينهما » فقد ذكر السمين في كتابه أنه يجاب عنه : « بأن جمل الاعتراض لا يبالى بها فاصلة ، وهذا من ذاك » .

٣ – وأما قوله : « ولا يعمل فيه أيضاً قدير ، لأن قدرة الله على الأشياء كلها لاتختص بزمان دون زمان » . فقد ذكر السمين أيضاً أنه : « .. لايقال : يلزم من ذلك تقييد قدرته بزمان ، لأنه إذا قدر في ذلك اليوم الذي يسلب كل واحد قدرته

(١) فصلت : ١٣

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

فلأن يقدر في غيره بطريق أوْلى وأحرى ». ثم قال : « وإلى هـذا ذهب أبو بكر الأنباري ».

وأقول : إن لهذا نظائر كثيرة في القرآن كقوله تعالى : « مالك يوم الدين » — على القراءتين — فهل يفهم من ذلك أن ملكه مختص بيوم الدين فقط ؟ .

وكذلك قوله تعالى : « لمن الملك اليوم » ؟ وقوله : « والأرض يومئذ قبضته والسماء مطويات بيمينه ». فهل يفهم من ذلك أنها تحت قدرته يوم القيامة فقط دون غيره ؟ وأمثال هذا كثير في القرآن .

٤ — واختـار ابن الشجري بعد ذلك تقدير مـكي : نصبه بفعل محذوف كما ذكره .

ونحب أن نشير هنا إلى أن تقدير العامل في « يوم » في هذه الآية محل نقاش وجدل بين العلماء ، ولا يكاد يجد المرء قولاً متفقاً عليه خالياً من إيراد ، حتى القول الذي رجحه ابن الشجري وهو اعتباره العامل محذوفاً ، قد أورد العلماء فيه كلاماً ، حيث قال السمين وأبو حيان : (١) « وفي التقدير ـ أي تقدير العامل المحذوف ـ ما فيه من كونه على خلاف الأصل مـع الاستغناء عنه ». ثم ذكر أبو حيان والسمين رأياً آخر اختاره الزمخشري وكذلك أوردا عليه اعتراضات ، ويبدو أن المسألة في كل الوجوه لاتخلو من نظر واحتمالات ، ولا يمكن القطع فيها برأي ، وكل العلمـاء يوردون هذه الأقوال والاعتراضات الواردة عليها ، وقد يميل بعضهم إلى ترجيح بعضها مع ذلك ، كما سبق أن عرفنا ، وإذن فلا نستطيع أيضاً أن

(١) البحر المحيط ج/٢/٤٢٦ - ٤٢٧

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

نحسب هذه من زلات مكي ولا غيره (١) .

١٣ -- في إعراب « ثلاثة أيام إلا رمزاً » :

قال ابن الشجري : (٢) وقال - أي مكي - في قوله تعالى : « آيتُك ألا تـكلّم الناس ثلاثةَ أيامٍ إلاّ رمزاً » : (٣)

«قوله : « إلا رمزاً : استثناء ليس من جنس الأول ، وكل استثناء ليس من جنس الأول فالوجه فيه : النصب (٤)».

« وأقول - أي ابن الشجري - : إن « إلاّ » في قوله تعالى : « إلا رمزاً » إنما هي لإيجاب النفي ، كقولك : ما لقيت إلا عمراً ، فليس انتصاب « رمزاً » على الاستثناء ، ولكنه مفعول به منتصب بتقدير حذف الخافض . فالأصل : ألا تـكلم النـاس إلا برمز ، أي بتحريك الشفتين باللفظ من غير إبانة بصوت ، فالعامل الذي قبل « إلا » مفرغ في هذا النحو للعمل فيما بعدهـا ، بدلالة أنك لو حذفت « إلا » و « حرف النفي » استقام الكلام ، تقول في قولك : « ما لقيت إلا زيداً » لقيت زيداً . وفي قولك : « ما خرج إلا زيد » ، خرج زيد . وكذلك لو قيل : آيتك أن تـكلم الناس رمزاً كان كلاماً صحيحاً ، وليس كذلك الاستثناء في نحو : ليس القوم في الدار إلا زيداً ، وإلا زيد ، فلو حذفت النافي والموجب ، فقلت : القوم في الدار زيداً أو زيـد لم يستقم الكلام . وكذلك

---

(١) انظر البيان في غريب إعراب القرآن لابن الأنباري : ١/١٩٩ حيث نقل الآراء الثلاثة الأخيرة دون الأول بالتقديرات التي أوردها مكي .

(٢) أمالي ابن الشجري ج/٢/٤٥٠

(٣) آل عمران : ٤١ (٤) مشكل إعراب القرآن ١/١٤٠

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

ما خرج إخوتك إلا جعفر ، لو قلت : خرج إخوتك جعفر ، لم يجز .

وكذلك الاستثناء المنقطع ، نحو : ما خرج القوم إلا حماراً ،لوقلت: خرج القوم حماراً لم يستقم ، فاعرف الفرق بين الكلامين .

ثم أقول : إن المستثنى الذي ليس من جنس الأول يصح أن يقع به الفعل الذي عمل في الأول ، تقول : ما لقيت أحداً إلا حماراً ، فيصح أن تقول : لقيت حماراً ، وكذلك ما مر بي أحد إلا غزالاً ، يصح أن تقول : مر بي غزال . ولا يصح أن توقع التكليم بالرمز فتقول : كلمت رمزاً ، كما تقول : كلمت زيداً » .

ويحسن بنا ـ هنا ـ قبل أن نعلق بشيء على كلام ابن الشجري أن أن نبين رأي العلماء في إعراب هذه الكلمة :

قال أبو حيان في البحر المحيط : (١) « واستثناء الرمز ، قيل : هو استثناء منقطع ، إذ الرمز لا يدخل تحت التكليم . ومن أطلق الكلام في اللغة على الإشارة الدالة على ما في نفس المشير فلا يبعد أن يكون هذا استثناء متصلًا على مذهبه ، ولذلك أنشد النحويون :

أرادتْ كلاماً فاتّقت من رقيبها فلم يكُ إلا وَمْؤُها بالحواجبِ

وقال :

إذا كلمتني بالعيونِ الفواترِ رددتُ عليهـــا بالدموع البوادر »

ثم قال أبو حيان : « وكونه استثناء متصلًا بدأ به الزمخشري ، قال : لما أدّى مؤدى الكلام ، وفهم منه ما يفهم منـه سمي كلاماً . وأما ابن عطية فاختار أن يكون منقطعاً ، قال : والكلام المراد به في الآية إنما

(١) ج/ ٢ / ٤٥٢

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

هو النطق باللسان ، لا الإعلام بما في النفس . فحقيقة هـذا الاستثناء أنه منطقع ، وبدأ به أولاً ، فقال : استثناء الرمز ، وهو استثناء منقطع ، ثم قال : وذهب الفقهاء في الإشارة ونحوها إلى أنها في حكم الكلام في الأيمان ونحوها ، فعلى هذا يجيء الاستثناء متصلاً » .

ومثل هذا الكلام أورده السمين ، ولم يبين في الكلمة إلا وجهين اثنين:

أحدهما : أنه استثناء منقطع ، لأن الرمز ليس من جنس الكلام ، إذ الرمـز الإشـارة بعين أو حاجب ونحوها ، ثم قال : ولم يذكر أبو البقاء غيره ، واختاره ابن عطية بادئاً به .

ثم يذكر قول الفقهاء الذي قاله ابن عطية وعلق عليه بقوله : وبهذا الوجه بدأ الزمخشري مختـاراً له . يريد بذلك أنه استثناء متصل ، بناء على اعتبار الإشارة في قول الفقهاء من الكلام .

وقال الألوسي في روح المعاني : (١) هو استثناء منقطع بناء على أن الرمزَ الإشارةُ والإفهام من دون كلام ، وهو حينئذ ليس من قبيل المستثنى منه . وجوّز أن يكون متصلاً بناء على أن المراد بالكلام ما فهم منه المرام ، ولا ريب في كون الرمز من ذلك القبيل ، ولا يخفى أن هذا التأويل خلاف الظاهر ، ويلزم منه أن لا يكون استثناء منقطع في الدنيا أصلاً ، إذ ما من استثناء إلا ويمكن تأويله بمثل ذلك مما يجعله متصلاً ، ولا قائل به . ثم قال الألوسي :

وتعقب ابن الشجري النصب على الاستثناء ـ هنا مطلقاً ـ وادعى أن « رمزاً » : مفعول به منتصب بتقدير حذف الخافض ، والأصل : ألا

(١) ج/ ١ / ص : ١٣٤

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

تكلم الناس إلا برمز . . . . . ـ ثم ذكر ما ذكره ابن الشجري إلى آخر كلامه .

ونلاحظ هنا :

١ ـ أن قول ابن الشجري بنصب « رمزاً » على المفعولية لنزع الخافض ، لم يسبقه إليه أحد ، ولا قال به غيره ممن تعرضوا لإعراب الكلمة ، بل أكثر العلماء على اعتباره منصوباً على الاستثناء المنقطع وقد صرح النحاس بنسبته إلى الأخفش [١] .

٢ ـ أن تخطئة ابن الشجري لمكي ـ في هذا ـ تخطئة لكل علماء العربية الذين جعلوا « رمزاً » منصوبة على الاستثناء المنقطع أو المتصل ، وهذا ما شعر به الألوسي حينما قال : « وتعقب ابن الشجري النصب على الاستثناء ـ هنا مطلقاً » .

٣ ـ أن الألوسي لم يأخذ برأي ابن الشجري ، وإنما قال بالنصب على الاستثناء المنقطع ، ويبدو أنه لم يستسغ كلام ابن الشجري ، ولذلك قال عنه : « وادعى أن « رمزاً » مفعول به منتصب بتقدير حذف الخافض ، ومع ذلك لم يردّ الألوسي كلام ابن الشجري .

ومن كل ماتقدم نرى انفراد ابن الشجري بين علماء العربية بهذا الرأي علماً بأن القول بالنصب بنزع الخافض لايصار إليه إلا على قلة ، وغالبه مقصور على السماع .

ويبدو لي أننا لو اعتبرنا « رمزاً » نائباً لمفعول مطلق لكان أقرب مما ذهب إليه ابن الشجري ، ويكون تقدير الكلام : ألا تكلم الناس ثلاثة أيام إلا تكليماً رمزاً ـ والله تعالى أعلم .

---

(١) إعراب القرآن للنحاس ـ مخطوطة تركية ـ ورقة ٣٥

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

١٤ – في إعراب « ألاّ نعبد إلا الله » :

قال ابن الشجري : (١) وقال – أي مكي – في قوله تعالى :

« قل يا أهلَ الكتابِ تعالَوْا إلى كلمةٍ سَواءٍ بيننا وبينكم ألاّ نعبدَ إلا الله » : (٢)

« أن : في موضع خفض بدل من « كلمة » ، وإن شئت في موضع رفع على إضمار مبتدأ ، تقديره : هي أن لا نعبد . ويجوز أن تكون مفسرة بمعنى : « أي » على أن تجزم « نعبد » و « نشرك » بـ « لا » ولو جعلت « أن » مخففة من الثقيلة رفعت « نعبد » و « نشرك » وأضمرت الهاء مع « أن »(٣) » انتهى كلامه .

«وأقول - أي – ابن الشجري : أغرب الوجوه التي قد ذكرها في إعراب « نعبد » وماعطف عليه : الجزم ، قال الزجاج : لو كان « ألانعبد إلا الله » – بالجزم – ولا نشرك ، لجاز على أن تكون « أن » مفسرة في تأويل « أي » ، ويكون « لانعبد » – على جهة النهي ، والمنهي هو الناهي في الحقيقة - كأنهم نهوا أنفسهم - انتهى كلام أبي إسحاق .

وأقول : إن النهي قد يوجهه الناهي إلى نفسه ، إذا كان له فيه مشارك كقولك لواحد أو لأكثر : لا نسلم على زيد ، ولا ننطلق إلى أخيك ، كما جاء في التنزيل : « ولنحمل خطاياكم » . ثم يقول ابن الشجري : وليس لمكي فيما أورد من الكلام في هذه الآية زلة ، وإنما ذكرت ما ذكرته فيها لما فيه من الفائدة » .

---

(١) أمالي ابن الشجري : ج ٢/٢/٤٥٢

(٢) آل عمران : ٦٤ (٣) مشكل إعراب القرآن ١/١٤٣

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

ونلاحظ هنا أن ابن الشجري لم يستطع إلا الاعتراف بالحقيقة ، وذلك في قوله : « وليس لمكي فيما أورده من الكلام في هذه الآية زلة ، وإنما ذكرت ماذكرته فيها لما فيه من الفائدة » .

غير أن إيراده لها ضمن مجموعة من الزلات المزعومة خطأ فاحش ، لأنه يوهم القارىء السريع أن كل ما كتب في هذا المجلس زلات لمكي ، وذلك كما يشير إليه عنوان المجلس الموفي الثمانين ...

١٥ – قال ابن الشجري : (١) « وقال في قوله تعالى :

« لن يَضُرّوكمْ إلا أذىً وإن يقاتلوكم يُوَلّوكمُ الأدبار » :(٢) في موضع نصب استثناء ليس من الأول(٣) . قال ابن الشجري : وهذا القول نظير ما قاله في قوله تعالى : « إلا رمزاً » .

إنما أذى : موضعه نصب بتقدير حذف الخافض ، أي : لن يضروكم إلا بأذى لأنك لو حذفت « لن » و « إلا » فقلت : يضرونكم بأذى – كان مستقيماً » انتهى كلام ابن الشجري .

ونحن أيضاً نقول في هذه مثل ما قلنا في قوله تعالى : « إلا رمزاً » .

أحمد حسن فرحات

للبحث صلة

---

(١) أمالي ابن الشجري : ج/٢/٤٥٢

(٢) آل عمران : ١١١ (٣) مشكل إعراب القرآن ١/١٥٢

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net